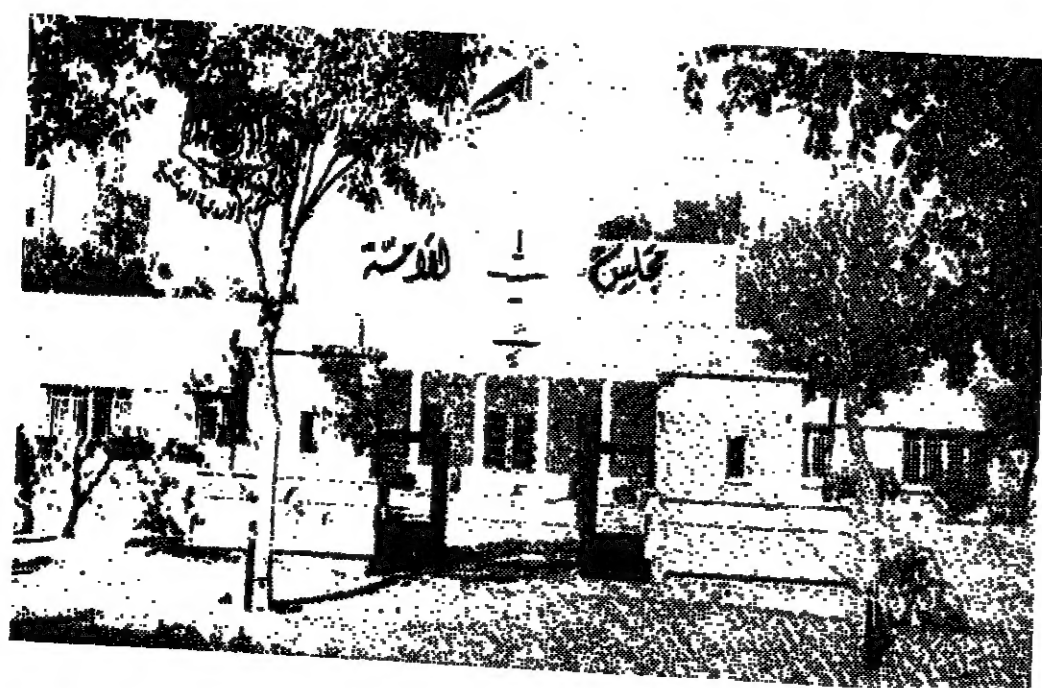


هكذا من الأصل



مجلس النواب للبرلمان

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع

« العدد ١٥ » الاحد : ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٤ نيسان سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٧ »

مجلس النواب

الجلسة السادسة عشرة يوم السبت في ١٣ نيسان ١٩٦٣

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

١٠٣٥

١ - تلاوة الأرادة الملكية السامية المتضمنة تمديد الدورة العادية لمجلس
الأمة مدة شهرين .

١٠٣٥ (ووفق عليه)

٢ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

١٠٣٥

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١٠٣٥

١ - طلب اجازته مقدم من السيد غايل الملسا

موافقة

صفحة

٤ - تلاوة برقية معالي رئيس مجلس النواب اللبناني رداً على برقية
تمزية معالي رئيس مجلس النواب الاردني بوفاة المرحوم اميل
البستاني .

٥ - الاستماع الى البيان الوزاري الذي سيلقيه دولة رئيس الوزراء
السيد سمير الرفاعي .

٦ - تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

المناقشة في
١٩٦٣/٤/٢٠

عينت في
١٩٦٣/٤/٢٠



• جرى هنا بحث خارج عن جدول الاعمال وقرّر المجلس ارسال برقية تهنئة للوفود العربية المجتمة في القاهرة وهي وفود سوريا، العراق ومصر

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بتمديد

الدورة العادية لمدة شهرين

الرئيس : تتلى الارادة الملكية السامية بتمديد
الدورة العادية لمدة شهرين .

« وهنا وقف جميع من في القاعة »

السكرتير العام بالوكالة : اتلو الآن على
حضراتكم الارادة الملكية السامية

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (٧٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت : -

تمدد الدورة العادية لمجلس الامة مدة شهرين
اعتباراً من ١٩٦٣/٤/١ .

١٩٦٣/٣/٣٠

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
صالح الخبالي

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

« وهنا جلس جميع من في القاعة »

٢ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعني
السكرتير من تلاوته .

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات

- ١ -

السكرتير العام بالوكالة : ورد طلب الاجازة
التالي من السيد ميخائيل الملسا .

مجلس النواب

٥٥٥٥٥٥

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في
١٩٦٣/٤/١٣ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان
رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
السيد خليل عصفور .

وتغيب بدون معذرة السيد محمود كامل
الحاج حسن .

وحضر من الحكومة دولة السيد سمير الرفاعي
رئيس الوزراء ووزير الدفاع واصحاب الدولة
والسباحة والمعالي السادة : سعيد المفتي نائب رئيس
الوزراء ، كبير العلماء الشيخ عبدالله غوشه قاضي
القضاة ، عبد الرحمن خليفة وزير المالية ،
صالح الخبالي وزير الداخلية ، عاكف الفايز وزير
الاشغال العامة والمواصلات ، راشد النسر وزير
الشؤون الاجتماعية والعمل ، علي نصوح الطاهر
وزير الزراعة ، الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية ،
حنا خلف وزير العدلية والانشاء والتعمير ، الدكتور
صبيحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل
السلم وزير الاقتصاد الوطني ، حسن الكايد وزير
التربية والتعليم .

افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم
نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول
عمال اليوم .

هكذا منه الأصل

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية واحتراما وبعد ،

ارجو معاليكم التكريم بمنحي اجازة لمدة شهر اعتبارا من ١٩٦٣/٤/١٥ للمعالجة في خارج البلاد.

واقبلوا خالص الاحترام ،

نائب الكرك

ميخائيل الملسا

الرئيس : هل يوافق المجلس عن منحه هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة برقية رئيس مجلس النواب اللبناني

الرئيس : تتلى البرقية الواردة من مجلس النواب اللبناني ردا على برقية التعزية بوفاة المرحوم اميل البستاني .

برقية من بيروت تاريخ ١٩٦٣/٤/٥ الى حكومة - عطوفة رئيس مجلس النواب الاردني

الافخم عمان

اشكر لسيادتكم وللمجلس النيابي الشقيق عاطفتكم الطيبة وتعزيتكم الرقيقة بالفقيد العالي المرحوم اميل البستاني : متمنيا لكم دوام الصحة والتوفيق . رئيس مجلس النواب

صبري حسادة

« اخذ المجلس علما بها »

الدكتور خريس نائب اربد : معالي الرئيس ان قيام الجمهورية العربية المتحدة باقطارها الثلاثة مصر ، سوريا ، والعراق حدث تاريخي عظيم وبرهان اكيد على تطلع جميع العرب الى الوحدة العربية الشاملة وهذا مبعث الفخر واعتزاز لجميع

العرب ولذلك فاني اقترح ارسال برقية تهنئة الى الوفود المجتمعة في القاهرة من هذا المجلس .

« اصوات : نثني على ذلك »

الرئيس : انتظروا قليلا ، الموضوع لم ينته بعد قال ان ينتهي ...

الدكتور خريس نائب اربد : تهنئة على الخطوات .

الرئيس : كل واحد منا يشار كهم بها .

السيد محي الدين نائب رام الله : على اللقاء العربي .

السيد جرار نائب جنين : طالما وارسلت برقيات عديدة من النواب ولم ترسل من المجلس لا اعتقد من مانع من ارسال برقية مشتركة ، بل واجب

وزير الاشغال العامة والمواصلات السيد الفايز نائب بدو الوسط : في الواقع اتكلم بصفتي نائب

وليس وزير ، مع تأييدي المطلق الى الاتجاه العربي وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، جرت العادة ان يقوم المجلس النيابي بمخاطبة المجالس النيابية ولحد الآن

لم يتم في الاقطار الثلاثة المتحدة التي تؤيدها كل التأييد مجالس نيابية وبما انه ارسلت برقيات من بعض

اعضاء المجلس بصورة منفردة اعتقد ارسال برقية من المجلس الآن سابق لأوانه ، البرقية هذه ستذهب الى السلطة التنفيذية فاعتقد انه ما دام لم يتم اي مجلس

فلا ضرورة لارسال برقية في الوقت الحاضر .

السيد الفل نائب اربد : معالي الرئيس ،

هناك اقتراح وثني عليه ارجو ان يطبق النظام الداخلي ، يوضع على التصويت حتى اذا نال الاكثرية المطلقة ترسل والا فلا . ولا غير ذلك .

وزير الاشغال العامة والمواصلات : كل منا يؤيد الوحدة العربية ونحن نبارك الجهود لكن قضت

العادة ان المجلس النيابي يخاطب المجالس النيابية في البلاد الاخرى .

الرئيس : انتهينا من هذا ، الآن اضع اقتراح الدكتور احمد خريس بالرأي فهل يوافق المجلس على ارسال برقية الى الوفود العربية في القاهرة ؟

الجميع : موافقون .

٥ - البيان الوزاري لحكومة دولة

السيد سمير الرفاعي

الرئيس : الآن يفضل دولة رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعي بتلاوة البيان الوزاري لحكومته :

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

يشرفني وزملائي الوزراء ان نستهل هذا البيان بالاعراب عن اعتزازنا العميق بما اولانا اياه حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم من عطف وثقة غالية بأن عهد البنا بمسؤولية الحكم .

واننا اذا نسأله تعالى ان يوفقنا لان نكون اهلا لهذه الثقة السامية نرفع الى الذات الملكية اسمي آيات الشكر والولاء ضارعين الى المولى العلي القدير ان يحفظ

جلالته وان يؤيده بروح من عنده ليزل راتدنا الامين وقائدنا العظيم الى آفاق الوحدة والحرية والمجد .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد جاء كتاب التكليف السامي لهذه الوزارة جليل الهدف واضح الاتجاه اتاح لنا ان نطلق من حقائقه الاساسية ومبادئه السامية لنضع ، بقوة وعزم

بياننا هذا هادفين الى تطبيق هذه المبادئ والعمل لتحقيق غاياتها على الوجه الاكمل متعاونين في ذلك مع مجلسكم الكريم ومع جميع المواطنين الاعزاء من ابناء بلدنا الحبيب واخوتنا في الوطن العربي الكبير

والقئين بان كل تقدم نحوزه في هذا الوطن انما هو تقدم مبارك لكل ارض عربية تظللها سماء الوطن الكبير .

ان مناجتنا الوزاري وهو يتناول شؤون الدولة الداخلية والخارجية طبقاً للخطوط الرئيسية المرسومة بكتاب التكليف السامي يعتمد على يقيننا ان المجتمع

الاردني هو جزء من المجتمع العربي يشترك معه في رسالته وراثته وعقائده وعاداته ونوازع واشواقه وان المواطن الصالح هو نواة المجتمع الصالح . ولذلك

فاننا سنولي المواطن الاردني كل العناية والاهتمام لاعداده اعدادا صالحا ليكون عضوا نافعا فعلا في لمة العربية الموحدة ان شاء الله

(تصفيق)

وستكون نظرتنا الى الفرد منبثقة من ايماننا بوجود احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته الفكرية والعملية فيما لا يؤذي المجتمع ولا يخالف القانون

ويسهل له سبل العيش في ظل الكرامة الانسانية والقومية ويثبت حقوقه في عمله ويهيئه له الفرص التربوية الوطنية الصحيحة واستغلال طاقاته القصوى في بناء

المجتمع الذي يعيش فيه . كما اننا سنعمل على تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف وسائر فئات المواطنين على السواء وعلى توفير الخدمات العامة للجميع على المستوى الرفيع بحيث يجد المواطن

في هذا البلد كل ما يشعره بالطمأنينة واشاعة العدل وسيادة القانون والنظام وبحول دون التسلط والاستغلال

وستولي الحكومة المؤسسات المالية والصناعية الحياتية العادلة وستشجع استثمار الاموال الوطنية والعربية

في المشاريع الحيوية ، كما انها ستبذل كل جهد مستطاع لتنظيم مجتمعيها العربي في نطاق مبادئ

الديمقراطية الصحيحة وبما يتفق مع عقائدنا وتقاليدينا وعاداتنا ولا يخرج عن تعاليم الدين الحنيف ومثله

العليا ولاتاحة الفرصة امام المرأة الاردنية للاسهام بنصيبها الكامل في مجالات الخدمة والبناء ولن تسرف هذه الحكومة في الوعود ولن تتقدم بمشاريع غير مدروسة لا يستطيع تحقيقها او يتعذر تنفيذها ، وستراعي فيما ستقدمه من خدماتها الوافية في ميادين التعليم والتربية الدينية والصحة والزراعة والاقتصاد والمواصلات والشؤون الاجتماعية والاشغال العامة قدرتها المالية متوخية الحرص الشديد في اتفاق اموال الدولة على خير وجوه الاتفاق .

حضرته النواب الكرام ،

اننا نؤمن بحرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة وبهذا الايمان نعلن ان العقيدة والرأي في حدود القانون لن يكونا عرضة للاضطهاد والتفكيك ، بل يجب مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي معتبرين ان فرض مبدأ بعينه بالعنف او بالقوة امر لا تقرة شرائع الحياة ومزايا العقل الواعي وان السبيل القويم في نظرنا الى التقدم والتطور هو بناء الحياة الديمقراطية الحرة بناء سليماً وتنميتها وتوطيدها على قواعد راسخة من الاستقرار والمواطنة الصحيحة والشعور بالمسؤولية والاستعداد الدائم لتقدير هذه المسؤولية وتحملها . ولتحقيق هذه الغايات سنتقدم الحكومة الى مجلسكم الموقر في اقرب وقت ممكن بمشروع للتعدلات الدستورية اللازمة لتنظيم الحياة البرلمانية وتنمية المسؤولية النيابية بحيث يتطور هذا الوضع الى تكوين وإنشاء (نظام الحزبين) في حياتنا النيابية الديمقراطية طبقاً لما تضمنه كتاب التكليف السامي . كما سنتقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم بمشروع لتعديل قانون الانتخابات العامة يحول دون وقوع أي تأثير على حرية الانتخابات وزايتها التامة .

وستشجع الحكومة المؤسسات الديمقراطية الاهلية كالثقافات على اختلاف انواعها والجمعيات

التعاونية والجمعيات الخيرية لان في انضواء الفرد تحت لوأها سيلاً سوباً لشعوره بقيمة وكرامته ودوره الكبير في مجالات الخدمة والتعمير .

وستواصل الحكومة سعيها الفعال لتنظيم الجهاز الاداري للدولة وتثبيتته على اساس الكفاءة والخبرة والاختصاص والنزاهة والتجرد عن الاهواء الذاتية بحيث يتحقق للبلاد جهاز سليم للخدمة المدنية يستطيع ضمان سير الاعمال الحكومية على ارفع المستويات واقلدها ، وان تكون القاعدة الاساسية لهذا التنظيم تحسين وترقية جهاز الحكومة في الادارة العامة والخدمة المدنية ليصبح دعامة متينة راسخة لاتتأثر بما يطرأ على جهاز الحكم السياسي من تغييرات وتبدلات تقتضيها طبيعة النظام الديمقراطي البرلماني .

ولما كانت اجهزة التوجيه والارشاد والاعلام دعامة اساسية لنشر رسالتنا الحرة وتوثيق الصلات وتمكين الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة فاننا سنولي هذه الاجهزة كل عناية وتنظيم وتدعيم متخذين شعارنا في نشر دعوتنا قوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » وقوله تعالى « ادفع بالتي هي احسن » عسى ان يلتقي صوتنا مع اصوات اخوتنا العرب في التعبير الاخوي المشترك عن اماني امتنا وآمالها وان تتحد هذه الاصوات في ايضاح وتأكيد مصلحتنا الواحد وارادتنا الحرة في النضال الموحد لاسترداد ما اغتصب من حقنا ومن ارضنا المقتسة .

- تصفيق -

حضرته السادة النواب

ان الرخاء الاقتصادي دعامة اساسية من دعائم الاستقلال السياسي وعلى ذلك فان الحكومة ستستمر في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية هادفة الى الوصول الى مرحلة الاستغناء عن المساعدات

العام للجيش والقوات المسلحة اثر تولي هذه الحكومة مسؤولياتها بتأشير خير تضمن لهذه القوات أمنها واطمئنانها واستقرارها وثقتها بنفسها والمستقبل المشرق السعيد ان شاء الله .

ويسير مع اهتمامنا بالدفاع عن حدودنا الطويلة مع العدو المفتصب اهتمامنا كذلك بالامن واستقرار الاوضاع الداخلية فها تقدم شعب في جو القلق والفوضى كما ستعتمد الحكومة الى قطع دابر الرشاية وسوء استعمال السلطة .

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة مايكنا المفدى ، بقلبه العطوف الرؤوف وسجاياه النبيلة المعروفة ، فأصدر حفظه الله ارادته الملكية السامية بالعفو عن عدد من المحكومين ، واستمتع هذا العفو الملكي الكريم اطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين بحيث تستطيع هذه الوزارة ان تعلن لكم وللملازمين الغيبة والارتياس ان لم يبق في السجون اليوم اى مواطن من الذين اصطلح على تسميتهم بالمعتقلين السياسيين . وهدف الحكومة من كل ذلك اشاعة الطمأنينة في نفوس المواطنين وحمايتهم من التعسف وصيانة الامن والسلامة العامة وتحقيق تبادل الثقة الكاملة بين الشعب والحكومة .

ايها السادة النواب

لقد كان الأردن مهلاً أصيلاً من مهود العرب الخالص منذ وجد العرب ولذلك فان الأردن بصفته يعتبر نفسه إحدى القوى العربية الواحة للمنطقة بتجاوب مع الوعي القومي العربي في العالم بأسره ، ورسالة الأردن عريضة عريقة موروثه تستطيع ان تجعل منه أداة إيجابية فعالة تسهم بنصيبها الكامل في بناء الوطن العربي على روابط الاخوة والمساواة . ولذلك فان من أولى مهام هذه الوزارة إقامة علاقات لاردن بأشقائه العرب على اسس من المحبة والثقة المتبادلة

الخارجية ، وستحدد نظاماً واضحاً للافضليات والاولويات في تنفيذ المشاريع الحيوية وستبذل أقصى الجهود في تنمية القوى البشرية وترقية الاعمال الزراعية واستثمار الثروات المعدنية والسياحية في البلاد كما انها ستعمل على زيادة فرص التعليم العالي من جامعي وتخصصي وعلى دعم الجامعة الاردنية بقوة وتصميم لجعلها في اقرب وقت ممكن قادرة على سد حاجة البلاد في ميسادين العلوم والفنون وفروع الثقافة والمعرفة . وستعطي الحكومة في بناء السدود والاقنية وحفر الابار لاستغلال المياه الجوفية في مشاريع الري وتحسين الانتاج الزراعي والحرجي والثروة الحيوانية وستواصل الجهد لاستثمار القوسفات واليوتاس والنحاس والكبريت وغير ذلك مما يمكن اكتشافه من مصادر الثروة الطبيعية كما ستولي البحث عن البترول المقام الاول عن عنايتها ، وستوجه كل الاهتمام للمحافظة على مقدرات البلاد واثارها لتبقى مهوى القلدة السائحين والزائرين من انحاء العالم كافة .

حضرته النواب المحترمين

ان جيشنا الباسل وقواتنا العربية المسلحة هما عدتنا اليوم المرتقب وحصن امتنا المنيع في وجوه المعتدين الآخمين . ولذلك فاننا سنعمل على صيانة مستواها الرفيع في العدة والتدريب ومضاعفة الاهتمام بتقويتها واعادتها الاعداد الكامل للواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية الملقاة على عاتقها . وسنحيطها بسياج متين من الاخلاص والولاء للعرش والوطن بحيث لا تنفذ المصالح الشخصية والذاتية والغايات الحزبية الى صفوف الجيش والقوات المسلحة مع التمسك الشديد بالخطة الثابتة التي رسمها جلالة القائد الاعلى لابتعاد هذه القوات عن التدخل في السياسة وقد حملت رسالة الملك المفدى الى القائد

والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية ، فقد واكب الوعي القومي المتجدد المتفتح تشنت في الرأي وتصعد في القوى لا يرضى عنها الضمير العربي ولن تغفرهما لنا الاجيال القادمة واننا في هذا الوطن الصابر نؤمن بحتمية الوحدة ، وحدة الصف والهدف والجهد التي لن تقوى عليها عوامل التباعد والفرقة ، ونؤمن بأن هذه الوحدة هي الهدف الامثل لجميع الشعوب العربية لانها سبيل الرخاء والمنعة والقوة وسبيل الاردن الى بقاءه ودفاعه عن نفسه وعن غيره من الاقطار العربية المجاورة . وعلى ذلك فان هذه الحكومة تقابل بالتأييد الكامل والترحيب الحار كل مسمى وكل انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة او الاتحاد ويؤدي الى تكوين المجتمع العربي المنسق والموحد في اهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية

واننا نحن ننشد هذه الاماني القومية العليا لنؤمن بان لهذه المملكة شخصيتها بين شقيقاتها ومكانتها في اي اتحاد او وحدة تنتظم الاقطار العربية فنحن طلاب وحدة وما كان الكيان الاردني منذ نشوئه الا مجمعا لاحرار العرب وملقى لامانيهم القومية وما كانت السودة العربية الكبرى الا حركة انطلاقية لكفاح العرب الاحرار في سبيل التحرر والوحدة والحياة الكريمة . فقد حمل الاردن نصيبه الاوفى من هذه الرسالة القومية وسيبقى امينا على تحقيق اهدافها

وبالاضافة الى ذلك تؤيد الحكومة كل تدبير يؤدي الى تعزيز جامعة الدول العربية وتقويتها ، وستستمر في احترام مبادئ الجامعة والتسليم بميثاقها واعتبارها النذرة الحرة التي يجب ان تلتقي فيها الاراء العربية فترتفع الى مستوى الاهداف الكبيرة التي تؤمن بها الامة العربية جمعاء .

حضرات النواب الكرام

ان تجمع العرب والتقاءهم في وحدة الصف والهدف سيؤتيان ثمارهما في مجالات الحياة العربية كافة ، وعلى الوجه الاخص فيما يتعلق بقضية فلسطين التي لن نقرط ابداً بحقوق العرب المشروعة فيها . (تصفيق) وقضية فلسطين هي قضية العرب الاولى ولكنها بالنسبة اليها قضية حياة او موت ، واننا اذ نعلن بكل تأكيد ووضوح اننا نرفض اخضاع هذه القضية الى اية تسويات تخرجها عن اطارها الصحيح ، باعتبارها قضية شعب اعتدي على وطنه واغتصب حقه ، او تعرضها لاية محاولات ترمي الى تجزئتها وطمس حقيقتها ، فاننا نؤمن ان هذه القضية لا يمكن ان تحل الحل الذي يضمن لاهلها استرداد حقوقهم المقتضية الا اذا توافرت للعرب في كل قطر ارادة النضال المشترك وسمت بهم وحدة المصير والاضطرار الداهية عن الخلافات العرضية والسياسات المحلية .

اما في الشؤون الخارجية فان الحكومة ستوطد روابطها مع الدول الاسلامية وستستمر في علاقاتها الودية مع جميع الدول الاجنبية على اساس المساواة الشاملة والاحترام المتبادل وحرية التعامل معها في حدود مصالحنا الوطنية والقومية وسنبذل في نشاطنا الدولي ودورنا في المنظمة العالمية كل جهد مستطاع للعمل على احترام وتطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة في معالجة المشاكل الدولية وتعزيز المساعي الرامية الى المحافظة على السلام العالمي وتدعيم اركانه .

كما اننا ستؤيد جميع الشعوب التي لم تحصل على استقلالها وحريتها والمخلوعة على امرها وتعاونها

على نيل حقوقها الطبيعية في الحرية والاستقلال ولنق مبادئ شرعة الامم المتحدة ، وسنقف في جانب اية جهود دولية مشتركة لتأمين الرفاه والخير والتقدم لبني الانسان .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

انني واخواني الزملاء في هذه الوزارة التي اتشرف برئاستها سنبذل اقصى ما في قدرتنا وجهدنا لتنفيذ ما ورد في هذا البيان في ضوء كتاب التكليف السامي بالتعاون مع هذا المجلس الكريم وبموازرة ابناء وطننا العزيز . وبهذا العهد وعلى هذه الاسس نقدم الى مجلسكم الموقر بطلب الثقة وفقاً لاحكام المادة (٥٤) من الدستور ، فان منحتونا هذه الثقة اعتبرنا ذلك حافزاً قوياً لنا للمضي في مهمتنا الجليلة ومسؤولياتنا الجسيمة ، سائلين الله تعالى ان يوفقنا جميعاً لخدمة بلادنا وامتنا في ظل جلالته الملك المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة

خليل عصفور

٦ - تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري
الرئيس : بعد ان استمعتم الى دولة السيد مدير الرفاعي يلقي البيان الوزاري ناتي الآن الى تحديد موعد لمناقشته ، فهل يوافق المجلس على ان تكون مناقشته يوم السبت القادم الموافق ١٩٦٣/٤/٢٠ وعداً لهذه المناقشة .

الجميع : موافقون .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
الرئيس : الجلسة القادمة كما حددناها قبل قليل يوم السبت الموافق ١٩٦٣/٤/٢٠ الساعة العاشرة لمناقشة البيان الوزاري .

والآن ارفع الجلسة

« ورفعت الجلسة »

رئيس مجلس النواب

صالح طوقان

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

تعريف

- ١ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان يعون ، خليل عصفور ، لاطم مرزوق .
- ٢ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجلداوي .

هكذا منه الأصل

وقائع العدد

- ١٥ -

○○○○○

- ١ -

المقابلات الرسمية

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح الاثنين ٩٦٣/٤/٨ قابل سعادة سفير السودان سمحاحة نائب رئيس مجلس الاعيان وكانت الزيارة ودية والمجاملة .

- ٢ -

زيارة الوفد الاقتصادي الصومالي

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح الاثنين الموافق ١٩٦٣/٤/٩ قام اعضاء الوفد الاقتصادي الصومالي برئاسة معالي وزير الاقتصاد والصناعة الصومالي السيد ابراهيم عثمان فؤاد بزيارة مجلس الامة وكان في استقبالهم معالي السيد صلاح طوقان رئيس مجلس النواب وبعض حضرات النواب وسكرتيرية المجلس وبعد ان تناول الضيوف القهوة العربية وتبادلوا الاحاديث التي تهم البلدين تفقدوا قاعات المجلس واخذت الصور التذكارية ثم غادروا دار المجلس مودعين بالاحترام اللائق . وهذه هي اسماء اعضاء الوفد :

- ١ - معالي الوزير السيد ابراهيم عثمان فؤاد
- ٢ - ابيكر حاج فارح
- ٣ - محمود جنتو جمعاه
- ٤ - محمد حسين دكيس
- ٥ - محمد حسن
- ٦ - الحاج يوسف عجمال
- ٧ - مسر ابري بورجني
- ٨ - يوسف الحاج آدم
- وزير الاقتصاد والصناعة
- نائب رئيس البرلمان
- نائب برلماني
- مراقبة النقد
- مدير مصلحة الاقتصاد
- رئيس شركة التجارة الصرمالية
- خبير (من الامم المتحدة)
- المستشار الثقافي بالسفارة الصومالية بالقاهرة

- ٣ -

اصحاب السيادة رؤساء واعضاء الوفود العربية لجاءات الوحدة - القاهرة

يشرفني أن ابث اليكم قرار مجلس النواب الاردني بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٣ المتضمن تهنيئكم على هذا اللقاء الاخوي واجين ان يكلل الله مساعيكم وجهودكم في اقامة الدولة الاتحادية على الاسس التي تحقق اهداف وأمني امتنا العربية المحيطة في الوطن العربي الكبير مؤكدا تأييدنا لهذه الخطوة المباركة والله يراعكم .

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين والاضافات المودعة الى مجلس الامة السامع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

أعمال مجلس الاعيان	أعمال مجلس النواب	اسم القانون او التشريع او اللائحة	رقم التشريع	رقم الفصل
	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥	مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	٥٢١	١
	٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه .			
	٣ - بناء على طلب الحكومة تأجيل نظريه فور المجلس في جلته الخاصة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ للوقت على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية لمراعاة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد .			
	٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالوقت على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .			
	٥ - قرر المجلس في جلته الخاصة عشرة من الدورات العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .			

هكذا منه لأصل

رقم الصفحة	رقم الصفحة	اسم القانون أو المرسوم أو اللائحة	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٢	٥٣٦	مشرع قانون فرق الفلاح لسنة ٦٠	١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان ممالي وزير الريتو الصريح بأعادته هذا المرسوم إلى الحكومة من أجل إدخال التعديلات والتغييرات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة بأعادته إليها . وقضا عليه برفق كتاب ممالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩١٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرائها رقم ١١ المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٣ ٣ - قرر المجلس في جلسته الثالثة بتاريخ ١٩١٢/٣/٢٢ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تعظم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .
٣	٥٤٤	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٦ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٢٣/١/٢٤ تاريخ ٦٣١/٢٤ تاريخ ١٢٣/٦/٥ الموافق عليه كدور من الحكومة ورشح المجلس الأعيان	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرائها رقم ١١ المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٣ ٣ - قرر المجلس في جلسته الثالثة بتاريخ ١٩١٢/٣/٢٢ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تعظم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .
٤	٥٤٨	قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٦ مملك القانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٠/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٢٣/١/٢٤ تاريخ ٦٣١/٢٤ تاريخ ١٢٣/٦/٥ الموافق عليه كدور من الحكومة ورشح المجلس الأعيان	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرائها رقم ١١ المؤرخ في ١٩١٢/٣/١٣ ٣ - قرر المجلس في جلسته الثالثة بتاريخ ١٩١٢/٣/٢٢ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تعظم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .

رقم الترتيب	رقم الصفحة	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال جلس النواب	أعمال جلس الاعيان
٦	٥٨٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ وقانون الخدمة المدنية.	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٦/١١/٦٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى للمقابلة بتاريخ ١٦/١/٢٠ المؤرخة عليه كى ورد من الحكومة مع اذعان بعض التعديلات عليه وزعم الى مجلس الاعيان	١ - احكام مؤقت رقم المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقر ارجاسها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ المجلس برفض هذا القانون ٣ - بناء على طلب الحكومة تضمن تأجيل النظر به المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون في جلته (٩) من الدورة العادية الثالثة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٣ ٤ - نظر على الاعيان في هذا القانون في جلته السادسة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٦ وقرر الموافقة على القانون كما ورد من مجلس ارباب رؤس قرار اللجنة القانونية ولا يزال الى مجلس الاعيان لاجل اكمال الطواق القانونية لتسوية ترميزه الى رئاسة من اجل الصديق السامي.
٧	٥٨٨	قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ ومعدل قانون توسيع منطقة الاختيار للمرج لشركة الكهولاء الأردنية للمياه في عمان.	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٩/١٢/١١ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون لأن يوقى بعض الاعمال التي يبتغى منها التعديل من الحكومة ، ووفق واقع المجلس على ذلك في جلته الخامسة عشر والمقدمة بتاريخ ١٩/١٢/٦٩.	١ - احال مؤقتة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقر ارجاسها رقم ١١ المؤرخ في ١٩٦٩/٢/٢٩ المجلس برفض هذا القانون ٣ - قرر المجلس في جلته الثانية للمقابلة بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣ المؤرخة على تأجيل النظر الى ان تعظم الحكومة بدمروح قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة

دولت علیہ

رقم الترتيب	رقم الترتيب	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٨	٥٩٤	مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٢١	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١/٢ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٢٢/١/٦ المجلس برفض مشروع القانون . ٣ - وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية لتضمن رفض هذا المرسوم في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٠ ورفخ إلى مجلس الأعيان .	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٣/١/١٣ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ٢٣/١/١٩ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٢٤ إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب مع إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان .
٩	٦٠١	مشروع قانون معدل قانون اختيار الكهنة في القدس لسنة ١٩٢٢ .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٢٣/١/٢٢ وافق المجلس في جلسته السادسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٢ إدخال بعض التعديلات على قرار مجلس الأعيان . ٣ - ورد كتاب من دولة رئيس مجلس الأعيان مرق به القانون كما عدله مجلس الأعيان . ٤ - قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٣/١/٥ إحالة كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان مع القانون إلى اللجنة القانونية لدراسة التعديلات وتقديم تقريرها إلى المجلس ولا يزال قيد نظر اللجنة .	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٣/١/١٣ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ٢٣/١/١٩ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٢٤ إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب مع إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان .
١٠	٦١٨	قانون العقوبات المعدل الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢		

رقم الترتيب	رقم الترتيب	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١١	٦٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الأردنية المساهمة المحدودة الموقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٢٢/١/٢٢ وافق المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٢ إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس الأعيان . ٣ - ورد كتاب من دولة رئيس مجلس الأعيان مرق به القانون كما عدله مجلس الأعيان . ٤ - قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٣/١/٥ إحالة كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان مع القانون إلى اللجنة القانونية لدراسة التعديلات وتقديم تقريرها إلى المجلس ولا يزال قيد نظر اللجنة .	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٣/١/١٣ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ٢٣/١/١٩ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٢٤ إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب مع إدخال بعض التعديلات. وأحيل إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان .
١٢	٦٢٣	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٢		
١٣	٦٢٤	قانون تعيين موظفي مجلس الأعمال المرحلين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٢		
١٤	٦٢٥	قانون قضاة القصر الشرقي الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٢٢		
١٥	٦٢٦	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٢		
١٦	٦٢٨	قانون الجامعة الأردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢		

رقم التتبع	رقم التتبع	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	إحصال مجلس النواب	إحصال مجلس الاعيان
١٧	٦٢٩١	قانون تجدير الأراضي المكتسوة داخل مناطق البلديات الموقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧	١- أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس برفض القانون . ٣- قرر المجلس في جلسته الثامنة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ تأجيل النظر به وإعجابه إلى اللجنة القانونية ثم أعيد إلى دستور مع ميثاق الحكومة وهيئة قرار جديد إلى المجلس ولا يزال قيد النظر للجنة	أحيا دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٨ للدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .
١٨	٦٢٩٣	قانون تنظيم البرازية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	١- أحيل إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة المالية رقم ٨ المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٢ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الاعيان .	١- أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٩ ٢- أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و ١٢/٢/١٩٦٢ المجلس برفض هذا القانون ٣- قرر المجلس في جلسته السابقة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٣ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة
١٩	٦٢٩٤	قانون موقت معدل القانون الاتحادي رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	١- أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الاعيان .	

رقم التتبع	رقم التتبع	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	إحصال مجلس النواب	إحصال مجلس الاعيان
٢٠	٦٢٩٧	قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر به ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	٦٢٩٨	قانون المصدين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١- أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الاعيان .	١- أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ للدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .
٢٢	٦٢٩٩	قانون مجلس الوسط والارشاد الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	٦٤١	قانون موقت معدل القانون مريضين مريضين مجلس الاعيان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢	١- أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة للمقابلة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الاعيان .	١- أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٨ ٢- أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٢/٢/١٩٦٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٢٤	٦٤٢	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	٦٤٤	قانون موقت (قانون تصديق الاتفاقية بين الحكومة وبين الحكومة العراقية بتاريخ ٢٠٠٠ لسنة ١٩٦٢)	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

هذا ما بينه ابي

رقم	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اموال مجلس النواب	اموال مجلس الاعيان
٢٩	١٩١٢ مشروع قانون تعديل قانون العقوبات والاوقاف	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٩) المؤرخ في ١٩١٢/٢/٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التصديقات التي اخطتها اللجنة عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٣ ٢ - اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٤) المؤرخ في ١٩١٢/٢/١٦ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٠	١٩١٢ مشروع قانون ضريبة الوافقي لسنة ١٩١٢	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٥) المؤرخ في ١٩١٢/٢/٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التصديقات التي اخطتها اللجنة عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٣ ٢ - اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٢/١٣ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .

رقم	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اموال مجلس النواب	اموال مجلس الاعيان
٣١	١٩١٢ مشروع قانون تعديل قانون السجون للسنة ١٩١٢	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩١٢/٢/٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التصديقات عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٣ ٢ - اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٢/١٣ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٢	١٩١٢ مشروع قانون تعديل قانون العقوبات للسنة ١٩١٢	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩١٢/٢/٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ١٩١٢/٢/٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة فقط ورفض التصديقات عليه ودرج الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩١٢/٢/٣ ٢ - اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩١٢/٢/١٣ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .

هكذا منه الاصل